

## الاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز ممارسات اختيار اليد العاملة الموافقة للمعايير وتحسين مطابقة الوظائف

يمكن لمعالجة عمليات اختيار اليد العاملة ومطابقة الوظائف غير الموافقة للمعايير، أن تتصدى إلى بعض المشكلات المنهجية الرئيسية التي تؤدي إلى نشوء ظاهرة استغلال العمال المهاجرين أو زيادة مخاطر هذه الظاهرة، بما في ذلك العمل الجبري والاتجار بالبشر. بالنظر إلى أن «الطول» التكنولوجية والرقمية يتم تطويرها بشكل متزايد للتعامل مع العديد من الظواهر الاجتماعية، بما في ذلك الهجرة، فإن الاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز هذه المجالات هي أيضاً موضع اهتمام الدول الأعضاء في مسار حوار أبوظبي والأطراف المعنية.

### ويمكن فهم عمليات اختيار اليد العاملة والمطابقة الفعّالة للوظائف بالتوافق مع المعايير المطلوبة على النحو التالي:

- تشير عبارة اختيار اليد العاملة بالامتثال للمعايير إلى استقدام العمال بطريقة قانونية. يشمل ذلك امتثال وكالات التوظيف وأصحاب العمل للمعايير القانونية الخاصة بالتوظيف التي وضعتها الحكومات في كل من دولة الإرسال ودولة الاستقبال والحد من الفرص التي يقتنصها كل من جهات التوظيف وأصحاب العمل لاستقدام وتوظيف العمال من خلال ممارسات خارجة عن الإطار القانوني.
- ألقا عبارة المطابقة الفعّالة للوظائف فتعني عملية اختيار العامل المناسب للوظيفة المتاحة. قد يكون للمطابقة الفعّالة للوظائف أيضاً تأثيراً إيجابياً على معدلات الاحتفاظ بالموظفين، بافتراض أن ظروف العمل مناسبة. وقد تحدث المطابقة بين الوظائف على المستوى الدولي أو المحلي (مع العمال المهاجرين الموجودين في الأصل في الدولة).

بينما يتم تسليط الضوء على مطابقة الوظائف واختيار العمالة في هذه الدراسة، يجب أن تكون الأولوية في تنفيذ المبادرات والاستجابات لتجارب هجرة اليد العاملة الأوسع نطاقاً، خاصة تلك التي تنطوي على إساءة،. فإنّ اختيار اليد العاملة بالامتثال للمعايير، على سبيل المثال، لن يكون ممكناً في ظل غياب نظام صارم وفعّال لإدارة وتفتيش العمل، وجعل ذلك جزءاً من إطار حوكمة هجرة اليد العاملة في كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد. لن يكون من الممكن تحقيق مطابقة فعّالة للوظائف بدون اعتماد أنظمة موثوقة للاعتراف بالمهارات وعمليات الاختيار القائمة على الكفاءة في أماكن عمل المهاجرين.

تبحث هذه الدراسة في الخيارات التكنولوجية والرقمية الموجودة لتعزيز عمليات اختيار اليد العاملة بالامتثال للمعايير ومطابقة الوظائف وتبسيط هذه العمليات، وفي تحديد فرص التوسع أو الفجوات ذات الصلة، وكيف يمكن لأصحاب المصلحة في هجرة اليد العاملة التعامل مع الطلب المتزايد على المنصات التكنولوجية ضمن أطر حوكمة

هجرة اليد العاملة. تعتمد هذه الدراسة على بيانات المسح المستخرجة من استبيان وزعته الأمانة العامة لحوار أبوظبي، والممارسات الجيدة على الصعيد العالمي والبحوث الثانوية. كما يشير إلى الخطوط العريضة للعديد من المنصات الرقمية المعنية بالهجرة والمتواجده بالفعل.

بينما يدّعي مؤيدو الطول التكنولوجية وجود منافع عديدة لهذه الطول - بما في ذلك المنافع على صعيد توّفر البيانات والتخفيض في الوقت والتكلفة - بدءاً من الاستفادة من التكنولوجيا إلى تعزيز عمليات اختيار اليد العاملة ومطابقة الوظائف بالامتثال للمعايير، وجدت الدراسة أنّ نجاح أي أداة أو منصة تكنولوجية، سيعتمد - على الأقل في جزء منه - على مستوى الوعي الذي يتطلّب به المهاجرون والمسؤولين المعنيين بقضايا الهجرة. وتجد الإشارة إلى أنّ التصميم التشاركي الشامل للمهاجرين وتطوير المنصة الرقمية وتجربتها يُعتبر بشكل أساسي أمراً بالغ الأهمية في تقديم أي أداة ناجحة.

تقترح الورقة أنّ ثمة العديد من الشروط المسبقة التي تُعدّ من الأسس الضرورية لبناء تدخلات تكنولوجية فعالة ومستدامة في كلّ من بلدان المنشأ وبلدان المقصد. ومن بينها خصوصية البيانات، والملكية والأمن، وشفافية البيانات، وعدم التمييز، وتجنب «الاستيلاء» على المنصات أو الأدوات الرقمية، وحقوق العمال المهاجرين وقدرتهم على الوصول إلى الأجهزة والبيانات التكنولوجية. تحدد الدراسة أيضاً الاعتبارات المقترحة عند وضع تصور للأدوات التكنولوجية وبنائها، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى المنصة الرقمية، والاستجابة، والصيانة، والاستدامة، واعتبارات التكلفة. وأخيراً، تناقش الورقة أفضل السبل لضمان التفاعل مع أي «حل» تكنولوجي من خلال الحوافز وبناء الثقة وتبسيط المنصات وتمكين حماية العمال والوصول إلى سبل انصافٍ مجدية.

تقترح الدراسة كذلك أنّ الاستراتيجية العملية ستتضمّن اتباع نهجٍ مرحلي أو تدريجي لتطوير المنصة الرقمية. وخلصت إلى أنه في حين يمكن تقديم الخوارزميات والطول التكنولوجية الأخرى على أنها أنظمة أكثر كفاءة وإنصافاً لضمان ممارسة عمليات ممثله للمعايير في ما يتعلّق باختيار اليد العاملة ومطابقة الوظائف، لكنّ هذه الطول لن تضمن تحقيق نتائج تعود بالفائدة على العمال المهاجرين وكذلك أصحاب المصلحة الآخرين إلا إذا كانت مصممة ومُدارة من قبل عناصر بشرية وبشكل يراعي الالتزام والمساءلة.

### من تأليف

ريبيكا نايبير مور وأنا أولسن، المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، منظمة العمل الدولية